



بيان حول الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين في مدينة الفاشر

تتابع "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" بقلق كبير وحساسية بالغة، تطورات العمليات العسكرية بولاية شمال دارفور، خلال يومي 26-27 أكتوبر الجاري. وتعرّب الشبكة، عن شديد إدانتها الحاسمة، إزاء تأثير التصعيد العسكري المروّع الذي تشهده مدينة الفاشر، حاضرة الولاية ومحيطها، على المدنيين، والذي خلف موجات استهداف ونزوح قسري واسع النطاق للمدنيين، وسط انهيار كامل للمنظومة الحقوقية والخدمية، وفي ظل اوضاع انسانية بالغة القسوة.

وتشير مصادر الشبكة الميدانية بالولاية، إلى استهداف مباشر وغير مبرر للأحياء السكنية والأعيان المدنية، بما في ذلك الأسواق والمراكز الصحية، الأمر الذي يشكّل انتهاكاً صارخاً وممنهجاً للقانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جرائم حرب بموجب اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات الإضافية.

تحمل الشبكة، كافة الأطراف المتحاربة بالمنطقة، المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة عن حماية المدنيين وضمان سلامتهم، وتؤكد أن أي تذرّع بالظروف العسكرية لتبرير الاعتداءات على السكان أو تدمير الممتلكات المدنية العامة والخاصة، هو مرفوض تماماً ومخالف لقوانين حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي والدولي.

كما تدين بأشد العبارات، أعمال القتل خارج نطاق القانون وممارسة مختلف أشكال العنف على المحتجزين من المدنيين، وتعتبرها ممارسات ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم، ولا يعفي منها أي اتفاق سياسي أو تسوية لاحقة.

وتحدّر الشبكة، من أن استمرار هذه الانتهاكات دون محاسبة سيقود إلى انهيار كامل لمنظومة الحماية المدنية في إقليم دارفور، ويفتح الباب أمام مزيد من الجرائم الجماعية والإفلات من العقاب، وهو ما يتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي والإقليمي لتفعيل آليات التحقيق والمساءلة، ودعم الجهود الرامية إلى توثيق الجرائم والانتهاكات لضمان العدالة للضحايا.





وتطالب "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، بضرورة الوقف الفوري للعمليات العسكرية داخل مدينة الفاشر ومحيطها، وفتح ممرات إنسانية آمنة لإجلاء المدنيين والجرحى وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط، مع تأمين العاملين في المجال الإنساني والطبي الذين يواجهون مخاطر جسيمة أثناء أداء واجبهم.

وتشدد الشبكة، على أن السلام الحقيقي والعاقل لن يتحقق عبر فوهات البنادق أو منطق الغلبة العسكرية، بل عبر الحوار البناء القائم على العدالة والمحاسبة والمواطنة المتساوية الفعالة. وإن تجاهل معاناة المدنيين وإدامة الصراع سيجعلان من منطقة دارفور بؤرة لانهايار شامل يصعب احتواؤه حاضراً ومستقبلاً.

وتؤكد الشبكة، في ختام الكلمة، أنها ستواصل رصد وتوثيق الانتهاكات الخطيرة في المنطقة، والعمل مع الآليات الإقليمية والدولية ذات الصلة لضمان محاسبة المسؤولين عنها، وترسيخ مبادئ العدالة وعدم الإفلات من العقاب، وصون كرامة الإنسان السوداني وحقه في الحياة والأمن والسلام.

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان

27 أكتوبر 2025